

## محمد علي الخالدي

### نقد المقولات الأخلاقية للعقيدة

### الصهيونية والسياسات الإسرائيلية\*

تسعى المقالة للرد على محاولات بعض الباحثين الإسرائيليين المختصين بالفلسفة الأخلاقية والفلسفة السياسية، إعادة صوغ الحجج الأخلاقية المتعلقة بالصهيونية، بعدما فقدت الحجج السابقة التي استندت تقليدياً إلى المبادئ التوراتية والدينية، صدقيتها بقدر كبير، وبعدها أصبحت الافتراضات بشأن الوقائع التاريخية موضع شكوك واسعة في الأعوام الأخيرة.

بسبب تلك التطورات، تنامي منحى جديد في المدة الأخيرة بين بعض الباحثين الإسرائيليين المختصين بالفلسفة الأخلاقية والفلسفة السياسية، الذين أخذوا يحاولون إعادة صوغ الحجج الأخلاقية المتعلقة بالصهيونية، في مسعى لتبرير أسس العقيدة الصهيونية ووجود دولة إسرائيل والسياسات الإسرائيلية المحورية استناداً إلى المبادئ الأخلاقية الكونية. لكن على الرغم من أهمية تلك الأبحاث وخطورتها

لنا، نحن أنصار القضية يروق الفلسطينية، أن نردد أننا أصحاب الحق في صراعنا التاريخي مع الحركة الصهيونية، وأن نؤكد للعالم أن قضيتنا أخلاقية وعادلة، لكننا قلماً نعبر عن موقفنا الأخلاقي بالتفاصيل اللازمة واستناداً إلى مجموعة مترابطة من المبادئ الأخلاقية. أمّا الحجج المضادة التي تدافع عن الموقف الصهيوني والسياسات الإسرائيلية المختلفة، فاستندت تقليدياً إلى المبادئ التوراتية والدينية التي لم تعد تتمتع بصدقية عالية إلا في دوائر ضيقة في الغرب، أو إنها اعتمدت على افتراضات بشأن وقائع تاريخية أضحت موضع شكوك واسعة في الأعوام الأخيرة. وربما

\* قُدمت نسخة أولية عن هذه المقالة كمدخل في مؤتمر "البحث عن فلسطين: ثغرات وآفاق بحثية" الذي نظّمته مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالمشاركة مع جامعة بيرزيت (٣٠ - ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠).

شروطاً أخرى). هناك محاولتان من قبل باحثين صهيونيين لتبرير الادعاء الأول القائل إن المجموعات القومية يجب أن تُعطى الأولوية في امتلاك حق تقرير المصير. ويدّعي هؤلاء الباحثون أنهم يقدمون حججاً للدفاع عن الأفكار القومية مبنية على مبادئ أخلاقية تعتمد على مصلحة الفرد والكرامة الإنسانية، لا على افتراضات الأيديولوجيات القومية ذاتها. وتعود المحاولة الأولى إلى الباحثة (والوزيرة الإسرائيلية السابقة) يائيل تمير التي أطلقت فكرة ما يسمى "القومية الليبرالية". وتدّعي تمير أن المجموعات القومية، خلافاً للمجموعات البشرية الأخرى، يحق لها أن يكون لها دول، وذلك بناء على حق الأفراد في الثقافة. أمّا الحق في الثقافة فيتضمن حق كل فرد في التعبير الحر عن هويته الثقافية وممارسة النشاطات العامة المتعلقة بوجود تلك الثقافة، بما في ذلك (وهذا ما يُعتبر جوهرياً بالنسبة إلى تمير) النشاطات السياسية. كما تدّعي تمير أن مثل تلك النشاطات يتطلب تأسيس وحدة سياسية مستقلة للتعبير عنه، الأمر الذي يعني في أغلب الحالات دولة مستقلة (وفي بعض الحالات، ترتيبات كونفدرالية أو فدرالية). وباختصار شديد، تدّعي تمير أن للأفراد الحق في الانتماء إلى مجموعات قومية، وفي الإفصاح الصريح عن هذا الانتماء الثقافي، وهو ما يستوجب منحهم الحق في تأسيس دول مستقلة تعبر عن خصائصهم القومية بالاشتراك مع آخرين من مجموعاتهم القومية.<sup>1</sup> إن الحجة التي تقدمها تمير بشأن حق تقرير المصير عرضة للدحض بشكل حاسم. فحتى لو سلمنا بأن للأفراد حقاً في التعبير عن ثقافتهم وهويتهم القومية، فإنه ليس من الضروري ربط هذا الحق بالبعد

بالنسبة إلينا، فإنه لم تجر محاولة منهجية للرد عليها من قبل خصوم الصهيونية ومنتقديها، وهذا ما سأحاول القيام به في مقالتي هذه، ولو بشكل أولي. سأتناول الموضوع عبر التطرق إلى العناوين العريضة، وذلك للإشارة إلى ثغرات يجب تغطيتها ومعالجتها بشكل أشمل، وسأركز على ثلاثة محاور أساسية: أولاً، حق تقرير المصير (بما في ذلك حق إسرائيل في الوجود)؛ ثانياً، حق الشعوب في تملك الأراضي (بما في ذلك حق الشعب الإسرائيلي في الاستيلاء على أرض فلسطين)؛ ثالثاً، حق العودة (بما في ذلك حق إسرائيل في رفض عودة واسعة أو شاملة للاجئين الفلسطينيين إلى الأماكن التي طردوا منها).

## I - حق تقرير المصير

الموضوع الأول الذي عالجه بعض الباحثين الإسرائيليين هو حق تقرير المصير، أي حق مجموعة شعبية في أن تقرر كيف تحكم نفسها بنفسها، وهو يتضمن حق مجموعة من البشر في أن تحدد الترتيبات السياسية والاجتماعية الرئيسية بنفسها، وأن تتمتع بالحكم الذاتي. وما يميّز حق تقرير المصير من حقوق أخرى هو أن ثمة جدلاً نظرياً إزاء طبيعة المجموعات التي يجب أن تتمتع بممارسة هذا الحق. فبعض الباحثين في الأخلاق والفلسفة السياسية يزعم أن هذا الحق يعود حصرياً، أو بالدرجة الأولى، إلى المجموعات القومية التي تتمتع بخصائص إثنية وثقافية معينة، بينما يدّعي البعض الآخر أن الحق يعود إلى أي مجموعة بشرية تطالب بهذا الحق من دون أن تتسم بالضرورة بخصائص ثقافية خاصة بها (لكنها ربما يجب أن تستوفي

إن العيب الأساسي في هذه الحجة المقدمة من قبل مرغلين وراز يكمن في أن منح المجموعات القومية أو الإثنية حق تقرير المصير من شأنه أن يحرم آخرين ممن ليسوا أعضاء في هذه التجمعات من التمتع بحق تقرير المصير. وإذا انطلقنا من الافتراض أنه نادراً ما توجد قطعة أرض ذات حجم ملائم لإنشاء دولة لا تحتوي على شيء من الاختلاط القومي أو الإثني، فإننا سنجد أن الأفراد الذين ينتمون إلى أي مجموعة قومية أخرى سيُحرمون من حقهم في تقرير المصير، لو أعطي هذا الحق في الدرجة الأولى إلى المجموعات القومية. إن التأويل القومي لحق تقرير المصير يحرم الأفراد المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية من التمتع بهذا الحق، حتى لو اعتُبر هؤلاء الأفراد لاحقاً مواطنين في الدول القومية التي يمكن أن تتأسس بناء على ممارسة هذا الحق. وبمجرد إعطاء هذا الحق إلى المجموعة القومية التي تشكل الأكثرية في تلك الأرض، فإننا سنحرم غير الأعضاء فعلياً من المشاركة في صنع القرار القاضي بتأسيس الدولة، الأمر الذي يتعارض مع الأسس الديمقراطية<sup>٣</sup>. وإذا كان صحيحاً أن الاستقلال السياسي شرط لحماية حق التعبير عن ثقافة ما، فإننا نصل إلى نتيجة أن الأقليات القومية لن تتمتع بالحماية لحق التعبير عن ثقافتها. إذاً، إن منح المجموعات القومية حق تقرير المصير سيحرم مجموعات أخرى من ممارسة هذا الحق.

إذا ثبتت صحة هذه الاعتراضات على حجج تمير من جهة، ومرغلين وراز من جهة أخرى، فلن يكون هناك حاجة إلى الافتراض أن للمجموعات القومية أو الإثنية الأولوية في امتلاك حق تقرير المصير، ولن يكون هناك سبب أخلاقي في وجوب تمتع

السياسي. يمكننا أن نعترف بأن الانتماء إلى ثقافة معينة وقوم معين يرتبط دائماً بالشأن العام، وأن حق الأفراد في التعبير الثقافي لا يمكن أن يتحقق على نحو خاص، أو يقتصر على النشاطات الفردية. لكن البعد العام لا يتطابق مع البعد السياسي، فهناك عدد لا يحصى من أعضاء المجموعات القومية والإثنية في العالم اليوم، ممن يعبرون عن انتماءاتهم الثقافية على نحو عام بامتيان، إلا إن تعبيرهم هذا لا يتضمن بالضرورة العيش في دولة ذات طابع قومي، أو حكماً ذاتياً في إطار فدرالية، أو حتى تشكيل حزب سياسي ذي طابع قومي، وما إلى ذلك من النشاطات والترتيبات السياسية. وإنكار ذلك الواقع هو بمثابة الادعاء أن الأفراد الذين لا ينتمون إلى دول قومية أو إثنوقراطية لا يتمتعون بحقهم الكامل في التعبير عن ثقافتهم وانتمائهم الثقافي.

لقد تعرّضت حجة تمير لمثل هذه الانتقادات من قبل باحثين إسرائيليين آخرين هما أفيشاي مرغلين ويوسف راز، اللذان تبعاً مسلكاً آخر في محاولة الربط ما بين حق تقرير المصير والهوية القومية. فعلى الرغم من أنهما لا يريان أن الهوية القومية والثقافية ترتبط جوهرياً بالنشاط السياسي، فإنهما يدّعيان أن المشاركة في النشاطات العامة لا يمكن أن تؤمّن أو تصان في أوضاع عالمنا الحاضر في غياب الاستقلال السياسي. إذاً، إن تقرير المصير السياسي بنظرهما هو شرط آلي وليس شرطاً جوهرياً لضمان حق الفرد في التعبير الصريح عن انتمائه الثقافي أو القومي. بكلام آخر، يرى مرغلين وراز أن التعبير الحر عن الهوية الثقافية لا يمكن أن يُحمى أو يُكفل في غياب الاستقلال السياسي للمجموعة الإثنية أو القومية<sup>٢</sup>.

لحق ملكية الأراضي المتعلقة بالأولوية التاريخية، وبالتحديد تلك التي تدّعي أن مجموعة ما لها الحق في أرض ما لأنها المجموعة الأولى التي سكنت تلك الأرض، وهو ما يسميه "ادعاء الإقامة الأولى" (first occupancy claim).<sup>٤</sup>

من المعروف أن أي ادعاء من هذا النوع تعترضه مشاكل مبدئية كثيرة: أولاً، ثمة سؤال عن الحقبة التاريخية التي يجب أن نرجع إليها. هل نرجع إلى ما قبل التاريخ المكتوب، أم إلى أول حقبة مؤرخة، أم إلى أول حقبة موثقة من قبل المؤرخين؟ ثانياً، إن الأزمنة التاريخية البعيدة محاطة بالضباب ولا يمكن الاعتماد على الروايات القومية لمعرفة ما جرى في حينها لأن لكل قوم أساطير متنوعة؛ ثالثاً، بشأن الادعاءات التي تعود إلى أكثر من بضعة أجيال، فإننا سنجد صعوبة في ربط المجموعات التاريخية بأي مجموعة بشرية حالية - ويمكن أيضاً أن نضيف السؤال التالي: على أي أسس يجب أن نحدد تلك الروابط، وهل هي الجينية، أم الثقافية، أم اللغوية؟ رابعاً، حتى لو ثبت ادعاء مجموعة معينة أنها هي المجموعة الأصلية التي سكنت أرضاً ما، وبالتالي لها الأولوية في السيادة على تلك الأرض، فهل يجب أن يلغى ذلك الادعاء حقوق المجموعات الأخرى كلها التي سكنت تلك الأرض، وخصوصاً إذا لم تكن المجموعة الأولى هي نفسها المجموعة التي تسكن الأرض في الوقت الحاضر؟<sup>٥</sup>

يعيد غانز صوغ مفهوم الحقبة التاريخية إزاء المشكلة المتعلقة بحقوق المجموعات البشرية الأخرى التي سكنت ولا تزال تسكن أرضاً ما، ويعطيها تبريراً أخلاقياً مختلفاً، فيقدم حجة تاريخية تعتمد على الأهمية الثقافية "التكوينية" لأرض ما بالنسبة إلى مجموعة بشرية معينة. ويوضح

الدول المستقلة، بالضرورة، بطابع إثني موحد أو بهوية قومية واحدة. وبالتالي، يمكن أن نستنتج أن حق تقرير المصير يجب أن يُمنح إلى مجموعة بشرية حتى لو لم تتسم بطابع إثني أو ثقافي موحد، ويمكن أن يضم مثل تلك المجموعات قوميات وثقافات متعددة، كما في كثير من دول العالم في العصر الحديث.

وإذا وصلنا إلى نتيجة أن لا مبرر أخلاقياً لمنح المجموعات القومية حق تقرير المصير حصرياً أو تفضيلاً، فكيف يجب تحديد ماهية حق تقرير المصير؟ أي مجموعات يحق لها أن تقرر مصيرها بنفسها؟ يبدو أن الشرط الأساسي الذي يجب أن تستوفيه أي مجموعة كي تتمكن من ممارسة حقها في تقرير مصيرها هو حق ملكية أرض ما، ذلك بأن إقامة دولة مستقلة يفترض، دائماً، وجود أرض تستقبل تلك الدولة. فما هي طبيعة حق ملكية الأرض بالنسبة إلى المجموعات البشرية؟

## II - حق ملكية الأراضي

حاول باحثان إسرائيليان، مؤخراً، هما حاييم غانز وتمام مايزلس إيجاد حجج أخلاقية من شأنها أن تبرر حق مجموعة من البشر في أن تمتلك أرضاً معينة، وقدم كل منهما حججاً أخلاقية مختلفة لتبرير هذا الحق. والجدير بالذكر هنا أن معظم من كتب عن هذا الموضوع ميّز ما بين الحق في الأرض المتعلقة بحق الأفراد في الملكية الخاصة، والآخر المتعلقة بحق المجموعات في أن تسيطر على أرض ما، وأن يكون لها السيادة على تلك الأرض. ونحن هنا بصدد البحث عن الأساس الأخلاقي للحق الثاني، لا الأول.

ينقد غانز تلك التبريرات الأخلاقية

بالنسبة إلى المجموعات البشرية. فالفرد لا يحق له أن يسكن في البيت الذي ترعرع فيه لمجرد وجود علاقة نفسية تربطه به، فلماذا نعتبر إذاً أن الروابط التاريخية التكوينية تمنح الشعوب حق السيادة على الأراضي؟ وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الروابط التاريخية ربما تبرر حق مجموعة بشرية في زيارة أراضٍ معينة، أو الدخول إلى بعض المواقع فيها، فإن ذلك لا يعني أن لتلك المجموعة حق تملك الأرض، أو حق السيادة عليها. ربما بسبب بعض تلك المآخذ، تعتمد مايزلس على حجة أخرى لتبرير حق ملكية الأرض، وهي حجة تعتبر أنها تؤدي الدور الرئيسي في منح مجموعة من البشر حقاً أخلاقياً في السيادة على أرض معينة. وتقول هذه الحجة إن ما يولد حقاً في أرض معينة لمجموعة بشرية محددة يصبح شريعياً للاستيطان القومي. وقد يغلب هذا الحق المكتسب على حق السكان الأصليين للأرض في ملكية تلك الأرض. وتبرر مايزلس ادعاءها هذا استناداً إلى اعتبارين: الأول، أن أي مشروع للاستيطان القومي يستلزم "اختلاط عمل الإنسان بالأرض"، في عبارة شهيرة للفيلسوف البريطاني جون لوك الذي جاء بهذه الحجة في القرن السابع عشر لتبرير حقوق الملكية الخاصة للأراضي بعد تحويلها عمّا يسمى "حالة الطبيعة". أمّا مايزلس فتحاول أن تعدّل الحجة بحيث تنطبق على حق المجموعات القومية في السيادة الجماعية على الأراضي؛ الاعتبار الثاني الذي تأتي به مايزلس هو أنه عندما تستوطن مجموعة قومية أرضاً ما، فإنها تعيد قولبة المشهد الطبيعي كي تعبر عن شخصيتها القومية، ثم تنعكس هذه الشخصية القومية على الأرض، الأمر الذي يعزز حق المجموعة القومية في السيادة على تلك الأرض. وتعتبر مايزلس أن الاستيطان

أنه عند تقويم أي محاولة لمجموعة من البشر في أن تثبت أحقيتها في أرض معينة، فإنه يجب إعطاء وزن أخلاقي لما يسميه غانز "ادعاء الأرض المكوّنة" (formative territory claim)، وهو الادعاء أن لتلك الأرض أهمية رئيسية في تكوين الهوية التاريخية لتلك المجموعة البشرية. وعندما يُعاد صوغ الحجة التاريخية بهذا الشكل، فإن غانز يعتقد أنه يجب اعتبارها حجة ذات وزن في تحديد الأرض التي يُمارس فيها حق تقرير المصير، ولو أنه يسلم بأن هذه الحجة ليست كافية وحدها لإعطاء المجموعة حق السيادة على الأرض.<sup>6</sup> وتعتبر مايزلس أن لهذه الحجة دوراً مهماً لا حاسماً في تحديد حق ملكية الأرض من قبل المجموعات البشرية.<sup>7</sup>

سأشير هنا باختصار إلى بعض الاعتراضات التي يمكن طرحها بشأن هذه الحجة الثانية، أي ادعاء الأرض المكوّنة: أولاً، هل نقبل بأي ادعاء فحواه أن أرضاً ما هي ذات أهمية تكوينية بالنسبة إلى مجموعة ما؟ وإن لم نفعل فكيف نقوم ادعاءات من هذا النوع، وخصوصاً إذا ما تضاربت تلك الادعاءات؟ ثانياً، في العديد من الحالات الواقعية تدّعي أكثر من مجموعة مثل هذه الروابط، وتؤكد أن أرضاً معينة أدت دوراً محورياً في تكوين وعيها القومي أو الثقافي، وهنا، كيف نوفّق ما بين تلك الادعاءات المتضاربة؟ تدّعي مايزلس أن في إمكاننا "أن نقارن حدة الروابط التاريخية المختلفة"، لكن يبدو أن أي محاولة لحسابان قوة الصلة ما بين أرض وشعب، ومقارنتها بصلة شعب آخر بتلك الأرض، هو أمر غير واقعي ويكاد يكون تنفيذه مستحيلاً بشكل موضوعي؛<sup>8</sup> ثالثاً، ليس هناك علاقة واضحة بين الروابط النفسية أو الثقافية وحقوق ملكية الأراضي

تتحملها الجهة الطاردة كي يعاد توطين المجموعة المطرودة؟  
 يقر حاييم غانز بأن إسرائيل تتحمل مسؤولية طرد الشعب الفلسطيني وخلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكنه يرفض المطلب الذي يقضي "بعودة اللاجئين (الفلسطينيين) على نطاق واسع إلى أماكنهم الأصلية وإلى أماكن أخرى داخل الدولة اليهودية"، بحسب تعبيره.<sup>١١</sup> وبما أنه يقر بأن عملية طرد الفلسطينيين غير مبررة أخلاقياً فكيف يبرر إذاً، عدم السماح لهم بالعودة إلى مساكنهم وأراضيهم؟ هنا يميّز غانز بين العودة إلى الأماكن المسكونة حالياً في إسرائيل والعودة إلى الأماكن التي تخلو من السكان: بالنسبة إلى الأماكن المسكونة حالياً في إسرائيل والعودة إلى الأماكن التي تخلو من السكان: بالنسبة إلى الحاليين، في أغلبيتهم، غير مسؤولين عن طرد الفلسطينيين، وبالتالي لا يجب أن يتحملوا أعباء إعادتهم إلى مساكنهم الأصلية؛ أمّا بالنسبة إلى الأماكن غير المسكونة، فيحاول غانز تبرير موقفه من منطلق "القومية الليبرالية" (في تعبير تيمير المذكور أعلاه). وهو يدّعي أن هناك أولوية أخلاقية تقضي بأن يسكن الأفراد في دول تحمل ثقافتهم القومية، الأمر الذي يعني أن الأولوية الأخلاقية يجب أن تكون لإسكان الفلسطينيين في دولة يستطيعون فيها التعبير عن ثقافتهم، أي في دولة محض فلسطينية، وكذلك حال الإسرائيليين.

وبالتالي، فإن عودة الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم سيضر بمصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين معاً. وماذا عن الفلسطينيين الذين قد يفصلون العودة إلى مساكنهم الأصلية على السكن في دولة قومية تحمل ثقافتهم؟ يقول غانز: "بالنسبة إلى كثيرين من الفلسطينيين، فإنه لا يمكن تعريف أماكنهم الأصلية إلا بالمعنى

هو الطريق الرئيسي لإضفاء صفة أخلاقية على ملكية مجموعة بشرية لأرض ما، وعندما تُرفق هذه الحجة بالحجة التاريخية التي تدّعي صلة تكوينية ما بين أرض وشعب، فإن من شأن تينك الحجّتين أن تبررا ملكية الأراضي من قبل الشعوب.<sup>١٢</sup> يكمن في هذه الحجة عيب واضح، ذلك بأن مايزلس تتجاهل وبشكل متعمّد، مسألة أخلاقية المشروع الاستيطاني القومي في الأصل، فهي تقول صراحة أنها تعتبر أن المشروع الاستيطاني أمر واقع ولا تنظر في أخلاقية الأمر الذي يضع علامة استفهام على حجتها. علاوة على ذلك، تقر مايزلس بأن المبادئ التي أقرتها ربما تشجّع المجموعات القومية على ارتكاب أعمال غير مبررة أخلاقياً كي تشرّع عملية الاستيلاء على الأراضي في وقت لاحق. وبدلاً من الإقرار بأن هذا الاحتمال من شأنه أن يبطل أخلاقية المشاريع الاستيطانية، فإن مايزلس تصفه بأنه خطر أخلاقي لا مفر منه. وأخيراً، لا تفسر مايزلس ما يمنح الاستيطان طابعاً أخلاقياً لا تتمتع به عملية الإقامة الطويلة الأمد من قبل مجموعة بشرية لم تعمد إلى استيطان الأرض في إطار قومي، بل اكتفت بالعيش على الأرض واستثمارها بشكل عادي من دون أن تعمد إلى قولبة المشهد الطبيعي كي يعكس شخصيتها القومية.<sup>١٣</sup>

### III - حق العودة

المسألة الأخلاقية الثالثة والأخيرة التي سأتطرق إليها تتعلق بحق العودة لشعب طُرد من الأرض التي كان يقطنها. ما هي حقوق مثل تلك المجموعات البشرية؟ وكيف يجب أن تتحقق أو تُمنح هذه الحقوق؟ وما هي الأعباء والتكاليف التي يجب أن

## IV - خلاصة

ربما لا يرى كثيرون أن ثمة حاجة ملحة إلى دراسة مثل هذه المقولات الإسرائيلية النظرية، ومحاولة التصدي لها بالحجج الأخلاقية الملائمة، في الوقت الذي تلوح أمور أخرى على الساحة الفلسطينية تتطلب اهتماماً فورياً. إن دراسة النواحي الأخلاقية للقضية الفلسطينية لا تخلو من الأهمية العملية، لأن في الطور الحالي من الصراع، يُطلب من الفلسطينيين باستمرار أخذ المواقف وقبول الافتراضات التي تشترع المشروع الصهيوني وتعترف بأخلاقية السياسات الإسرائيلية التي أدت إلى سلب الفلسطينيين وطنهم. وفي الآونة الأخيرة طرأ تطوران لافتان يعرزان هذا الانطباع: الأول، المطلب الإسرائيلي أن يعترف الفلسطينيون بـ "يهودية دولة إسرائيل" أو بـ "الدولة اليهودية" أو بـ "حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية"، وذلك في سياق المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية؛ الثاني، هو قرار مجلس الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠، الذي فرض على الذين يتقدمون بطلب الجنسية الإسرائيلية من غير اليهود، بمن فيهم الفلسطينيون الذين يتزوجون من حاملي الجنسية الإسرائيلية، أن يتعهدوا بالولاء لدولة يهودية الهوية.<sup>١٤</sup> وتسعى الحكومة الإسرائيلية من خلال المطالبة بمثل تلك الاعترافات والتعهدات، لأن تفرض على الشعب الفلسطيني مواقف تتعارض مع المبادئ الأخلاقية. لكننا إذا لم نؤكد تلك المبادئ الأخلاقية، ولم نبرز الحجج التي تعتمد عليها، فإن أساس موقفنا لن يفهم في العالم، بل ربما يغيب عنا أيضاً، نحن أصحاب القضية أنفسنا. ■

الجغرافي الصرف، لأن المشهد الطبيعي لتلك الأماكن وشخصيتها تغيراً، ولم يعد ممكناً التعرف إليهما. وبالتالي، يزعم غانز أن عودة اللاجئين إلى أماكنهم الأصلية لن تخدم مصلحة هؤلاء اللاجئين.<sup>١٢</sup>

السؤال هنا هو، كيف نقوم حجج غانز الراضة لحق العودة للاجئين الفلسطينيين؟ أولاً، يشترك غانز مع بقية الباحثين - الذين ناقشتهم - في الدفاع عن الموقف القومي، وذلك من منطلقات يُفترض أن تكون كونية وليبرالية، إذ يعتبر غانز أن مصلحة الفرد تكمن دائماً في العيش في دولة متجانسة قومياً وثقافياً، ولن أعيد سرد الحجج المضادة لهذا التصور، والتي ذكرتها في القسم الأول من هذه المقالة؛ ثانياً، يزعم غانز، ومن دون إبراز الدلائل، أن الأماكن التي طرد منها أفراد الشعب الفلسطيني تحولت إلى غير رجعة ولم تعد على عهدا ولا يمكن التعرف إليها، وهذا ادعاء باطل، كما بات واضحاً من خلال دراسات عديدة وأبحاث عينية عن تلك الأماكن:<sup>١٣</sup> ثالثاً، يدعي غانز أن الأغلبية الساحقة من الشعب الإسرائيلي الحالي لا تتحمل مسؤولية طرد الفلسطينيين، مفترضاً أن مسؤولية طرد الشعب الفلسطيني تعود فقط إلى أولئك الذين أعطوا الأوامر بطردهم وشاركوا في العمليات العسكرية، بينما مسؤولية سلب فلسطين من سكانها الأصليين وعدم السماح لهم بالعودة إلى أماكن سكنهم الأصلية عبر العقود هي مسؤولية أوسع كثيراً مما يصورها غانز، ويمكن تحميل سكان إسرائيل الحاليين كلهم المسؤولية الواسعة عن عملية الطرد وعدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة، وكذلك بعض الأعباء المترتبة على عودتهم.

## المصادر

- ١ انظر:  
Yael Tamir, *Liberal Nationalism* (Princeton: Princeton University Press, 1993).
- ٢ انظر:  
Avishai Margalit and Joseph Raz, "National Self-Determination", *Journal of Philosophy*, vol. 87, no. 9 (September 1990), pp. 439-461.
- ٣ وجّه هذا الانتقاد باحث آخر في الفلسفة الأخلاقية، هو ديفيد كوب. انظر:  
David Copp, "Democracy and Communal Self-Determination", in *The Morality of Nationalism*, edited by Robert McKim and Jeff McMahan (New York: Oxford University Press, 1997), pp. 277-300;  
Idem, "International Law and Morality in the Theory of Secession," *Journal of Ethics*, vol. 2, no. 2 (1998), pp. 219-245.
- ٤ انظر:  
Chaim Gans, *A Just Zionism: On the Morality of the Jewish State* (Oxford: Oxford University Press, 2008), pp. 26-34;  
Idem, *The Limits of Nationalism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 104-109.
- ٥ يقول غانز: "إذا استندت تلك المجموعات القومية (أي المجموعات القومية التي لا تسكن الأراضي التي تطالب فيها) إلى الحقوق التاريخية عند المطالبة بالسيادة على الأرض، فإن قبول هذا الادعاء سيجعل من المستحيل استعمال تلك الأرض في وقت لاحق لتلبية الحاجات الأساسية أو المهمة للناس الآخرين الذين قد يحتاجون إلى تلك الأراضي. فضلاً عن ذلك، فإن هذا سيزيد في احتمال اقتلاع الناس الذين يسكنون هناك، وسيؤدي بالضرورة إلى إخضاعهم لحكم اجنبي." انظر:  
Gans, *A Just Zionism*, op.cit., pp. 34-35.
- ٦ لا بد من الإشارة إلى أن الدور الذي يعطيه غانز لادعاء الأرض المكوّنة هو دور محدود جداً، إذ لا يرى أن هذا الادعاء يؤدي إلى حق السيادة على الأرض، وإنما ينفي ذلك بوضوح في حالة الشعب اليهودي وأرض فلسطين. وكل ما يدعيه غانز هو أنه إذا كان لشعب معين حق في تقرير المصير القومي، فإن الروابط التاريخية التكوينية من شأنها أن تحدد الأرض التي يمكن أن يمارس عليها ذلك الحق. وحق تقرير المصير، بحسب رأيه، لا يتضمن عادة حق إنشاء دولة أو حق السيادة الحصرية على الأرض، لكن بغض النظر عن الدور المحدود الذي يعطيه غانز لهذا الادعاء، فإن من المهم التصدي له لأهميته في النقاش بشأن حق السيادة على الأرض. لمزيد من التفاصيل، انظر:  
Gans, *Liberal Nationalism*, op.cit., pp. 109-123;  
Idem, *A Just Zionism*, op.cit., pp. 35-37.
- ٧ انظر:  
Tamar Meisels, *Territorial Rights* (New York: Springer, 2005), pp. 36-38.
- ٨ Ibid., pp. 39-40.
- ٩ Ibid., pp. 75-96.



Ibid., p.94. ١٠

Gans, *A Just Zionism*, op.cit., p.84. ١١

١٢ يعترف غانز بهشاشة الحجج الأخلاقية الراضية لعودة اللاجئين إلى أماكن غير مسكونة، ويقرّ بالتالي بأحقية "عودة على نطاق صغير للاجئين الفلسطينيين (small-scale return)". انظر:

Ibid., pp.89-90.

١٣ انظر على سبيل المثال: وليد الخالدي (تحرير)، "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١)؛ وانظر أيضاً:

Naseer Aruri (ed.), *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001);

Ahmad H. Sa'di and Lila Abu-Lughod, *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory* (New York: Columbia University Press, 2007).

١٤ بشأن مطلب الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، انظر مثلاً:

موقع صحيفة "واشنطن بوست" في الرابط الإلكتروني التالي:

[http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/10/01/AR2010100104177.html?wprss=rss\\_world](http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/10/01/AR2010100104177.html?wprss=rss_world)

وانظر موقع "عرب ٤٨" في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=101827>

وفيما يتعلق بتعهد الولاء للدولة اليهودية، انظر موقع "عرب ٤٨" في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=74366>

وانظر أيضاً، موقع صحيفة "الغارديان" في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.theguardian.com/world/2010/oct/10/israel-jewish-oath-new-citizens>

وقد أوصى رئيس الحكومة لاحقاً بتعديل القرار كي يشمل اليهود، لكن القرار لم يتم التصويت عليه في الكنيست الإسرائيلي.